انقلاب في قصر آل سعود

استمر مرسوم الملك عبد االله كل الساعات الاثنتي عشر(بعد وفاته)، كانت تلك الفترة كافية لتمكين السديريين – ذلك الفرع الثري والمتنفذ سياسياً داخل آل سعود والذي اضعفه الملك الراحل – من العودة بقوة إلى الصدارة، لينفذوا انقلاباً داخل القصر بكل ما تعنيه الكلمة.

تحرك سلمان بسرعة ليهدم ما بناه أخوه غير الشقيق. فهو وان كان قد قرر ألا يغير ولي عهده، الذي اختاره له الملك عبد االله، ربما مؤجلاً ذلك إلى إشعار آخر، لكنه بادر بسرعة إلى تعيين شخصية بارزة أخرى من فرع السديريين، ألا وهو محمد بن نايف وزير الداخلية الذي أصبح ولي ولي العهد. ليس سراً أن عبد االله كان يريد هذا المنصب لابنه متعب، ولكنه بات الآن خارج اللعبة.

والأهم من ذلك أن سلمان، وهو نفسه سديري، سعى إلى ضمان مستقبل الجيل الثاني من خلال تسليم ابنه محمد البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً إقطاعية وزارة الدفاع ذات النفوذ الهائل. إلا أن المنصب الآخر الذي عهد به لمحمد ربما كان الأهم، فقد غدا الآن رئيس الديوان الملكي. ولقد أعلن عن كل هذه التغييرات حتى قبل أن يوارى عبد االله الثرى.

منصب رئاسة الديوان الملكي كان يشغله خالد التويجري، وهو كان أشبه ما يكون بشخصية الكاردينال ريشيليو (صاحب النفوذ الذي لا يضاهى في بلاط لويس الثالث عشر في فرنسا القرن السابع عشر). وكانت رئاسة الديوان منصباً يعود على صاحبه بالثراء والمنافع التي لا تكاد تحصى، وكان قط ورث من الآب إلى الأبن، وبدأ بعبد العزيز التويجري. كان التويجريون حراساً لبوابة الملك وأمناء سره، ولم يكن بالإمكان ترتيب لقاء ملكي دون إذن منهم أو دون إشراكهم أو إحاطتهم علماً. وكان التويجري هو اللاعب الأهم في المكائد والمؤامرات الخارجية – ومنها على سبيل المثال افشال الثورة المصرية وإحباط التحول الديمقراطي في مصر، وإرسال القوات لسحق الاحتجاجات في البحرين، وتمويل داعش في سوريا في

المراحل الأولى من الحرب الأهلية وذلك بالتنسيق مع حليفه السابق الأمير بندر بن سلطان.

كما أن الرابطة كانت وثيقة بين التويجري ومحمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي وأحد رواد تيار المحافظين الجدد في منطقة الخليج. والأن خرج التويجري من الديوان، أن القائمة الطويلة لزبائنه الأجانب، بدءاً بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ربما بدؤا يشعرون بريح باردة تهب من قبل الرياض. لم يفلح السيسي في حضور الجنازة يوم الجمعة، فهل كان سوء الأحوال الجوية هو السبب فعلا ؟

في هذه الأثناء تثير الحالة الصحية لسلمان القلق، ومن هنا يعتبر منحه نفوذاً كبيراً لابنه أكثر أهمية من كل التعيينات الأخرى التي أعلن عنها. يبلغ سلمان من العمر ٧٩ عاماً ومعروف أنه مصاب بمرض ألزهايمر، إلا أن حالة الخرف التي يقال إنه يعاني منها باتت محط كثير من الجدل والتخمين. من المعروف انه تحدث بأسلوب قوي وواضح من حين لآخر وكان آخر هذه المناسبات في نهاية أكتوبر الماضي، ولكنه أيضاً يمكن أن ينسى ما قاله قبل دقائق أو ينسى وجوه من كان يعرفهم معظم حياته، كما يشهد بذلك بعض معارفه. وهذه الأعراض معروفة عمن يعاني من هذا المرض. وبلغني أن زياراته إلى المستشفى زاد عددها خلال الشهور القليلة الماضية، وأنه لم يعد يمشي كثيراً كما كان يفعل من قبل.

ولعل هذا ما يثير الشكوك في قدرته على توجيه دفة الدولة في بلد مركزي يخلو من المؤسسات (الديموقراطية) ومن الأحزاب السياسية وحتى من الاعراف السياسة الوطنية الراسخة . إلا أن مؤشراً واحداً على تغيير محتمل في الاتجاه يمكن أن يراه المراقب في محاولتين أخيرتين لإقامة علاقات مع شخصيات من المعارضة المصرية. لقد علمت بأن بعض كبار مستشاري سلمان تواصلوا مع سياسي مصري معارض ذي توجه ليبرالي مؤخرا وعقدوا اجتماعاً بشكل منفصل مع أحد المحامين المصريين. لم يكن أي منهما عضواً في جماعة الإخوان المسلمين ولكن لهما بعض الاتصالات وعلاقات العمل المشترك مع الجماعة. بعض هذه المحادثات اجريت خلال الشهرين الماضيين في المملكة العربية السعودية حول كيفية إدارة عملية المصالحة(الشاملة في مصر). لم يتم الاتفاق على مبادرة معينة، إلا أن المحادثات نفسها كانت مؤشراً على مقاربة من قبل سلمان ومستشاريه أكثر براغماتية وأقل عدوانية. وفهم من هذه الاجتماعات أنها تحضير لمبادرة محتملة قد يعلن عنها سلمان عند وصوله إلى السلطة. في حين كانت سياسة الملك الراحل قد اشتملت على إعلان جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية مثلها مثل الدولة الإسلامية والقاعدة.

ولكن حتى قبل أن يقدم السديريون على تحركهم، كان جلياً وجود صراع على السلطة داخل عائلة آل سعود. ففي وقت مبكر من مساء الخميس أغرقت شبكة الإنترنت بإشاعات انتشرت عبر تويتر مفادها أن الملك قد مات، مع العلم أن الإنترنت هو المصدر الأول للأخبار والمعلومات السياسية في المملكة. ما لبثت أن صدرت تصريحات رسمية تنفي صحة ما تم تناقله عبر النيت عندما غرد بذلك صحفي سعودي يعمل في صحيفة الوطن. إلا أن القصر أجبر على الإقرار بوفاة الملك بعد أن غرد أميران بما يؤكد موته. ومن الملفت للنظر أن شبكة إم بي سي التلفزيونية قطعت برامجها الاعتيادية وبدأت ببث تلاوة للقرآن الكريم، وهو مؤشر على الحداد، بينما ظل التلفزيون الوطني الرسمي يبث برامجه كالمعتاد (لفترة معتبرة قبل ان يذيع البيان الرسمي للوفاة) . ولعل في ذلك إشارة إلى أن بعضا من العائلة الحاكمة كان يرغب في نشر الخبر بسرعة بينما أراد جزء أخر تأخير ذلك والمماطلة للسماح بوقت إضافي للتفاوض.

لم يعد يخفى على أحد أن ثمة حاجة ماسة إلى التغيير. ففي نفس الليلة التي كانت تجري فيها وقائع الدراما الملكية، وقع زلزال سياسي في الحديقة الخلفية للملكة العربية السعودية، أي في اليمن، حيث استقال الرئيس عبد ربه منصور هادي كما استقال رئيس وزرائه وكافة أعضاء الوزارة بعد أيام من وجودهم تحت ما يشبه الإقامة الجبرية التي فرضتها عليهم المليشيات الحوثية. بعد استقالة هادي تبقى في اليمن قوتان تتنازعان على مقاليد الأمور في البلاد وكلاهما مدجج بالسلاح، القوة الأولى عبارة عن

مليشيا تدعمها إيران وتحصل على تدريباتها من حزب االله، والقوة الثانية هي القاعدة التي باتت تتصرف كما لو كانت المدافع عن المسلمين السنة.

ما من شك في أن ذلك يمثل كارثة بالنسبة للملكة العربية السعودية وكارثة لما تبقى لدى مجلس التعاون الخليجي من قدرة على إنجاح أي صفقة سياسية. لقد اجتمع وزراء خارجية دول المجلس في اليوم السابق فقط لهذه التطورات. والآن ها هو علي عبد االله صالح، رئيس اليمن السابق والرجل القوي فيه، يدعو إلى انتخابات جديدة، وهو الذي كان قد أجبر على التخلي عن السلطة قبل ثلاثة أعوام، والذي اتضح أنه كان ينصح الحوثيين ويرشدهم إلى كيفية الاستيلاء على السلطة بحسب تسريب لمحادثة هاتفية بينه وبين أحد زعماء الحوثيين. في هذه الأثناء توالت النداءات منذ مساء الخميس مطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال. بمعنى آخر، أصبح اليمن بشكل رسمي الدولة الفاشلة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط.

لم يكن الصعود الصاورخي للحوثيين في اليمن نتيجة للاحتراق التلقائي الذاتي، بل لقد خطط له وجرى التآمر بشأنه منذ شهور بالتعاون بين علي عبد االله صالح ودولة الإمارات العربية المتحدة. فابنه أحمد، السفير اليمني لدى الإمارات العربية المتحدة، كان عنصراً أساسياً في الدسائس الخارجية، وكما كنت قد كتبت في السابق، كان أحمد قد التقى بوفد إيراني في روما، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية – التي رصدت مخابراتها الاجتماع – بإبلاغ هادي عن تفاصيله .قبل ذلك بعام قام الامير بندر باحضار قيادي بارز من الحوثيين الى السعودية بطائرة عبر لندن للاجتماع به. ما يبدو غير قابلاً للتصديق أن السعوديين حينها قاموا بإعادة فتح قناة للتواصل مع فئة زيدية – أو شيعية – مدعومة من قبل إيران والتي كانوا من قبل قد خاضوا ضدها حروبا ضروسة.

وكانت الخطة السعودية / الإماراتية تقضي باستخدام الحوثيين أداة لتوريط وتدمير هدفهم الحقيقي، ألا وهو التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الإسلامي الذي يعتبر ممثلا أساسيا للقبائل السنية في اليمن.

كما هو الحال في بقية أرجاء الوطن العربي، كان التركيز الكلي للسياسة الخارجية للملك عبد االله ما بعد عام ٢٠١١ ينصب على وقف الربيع العربي وشله تماماً في تونس وفي مصر وكذلك على سحق جميع القوى القادرة على تشكيل معارضة فعالة للأنظمة الحاكمة في دول الخليج.

وغدا كل شيء آخر، بما في ذلك صعود المنافس الإقليمي الأول للسعودية – إيران، أمراً ثانوياً مقارنة بالهدف الأهم والأكثر إلحاحاً، ألا وهو سحق تيار الإسلام السياسي الديمقراطي.

إلا أن الخطة اليمنية أتت بعكس ما أريد تحقيقه منها عندما رفض حزب الإصلاح حمل السلاح لمقاومة التقدم الحوثي. وكانت النتيجة هي تمكن الحوثيين من السيطرة على أكثر بكثير مما كان متوقعاً منهم، أو مرسوماً لهم، ومحصلة كل ذلك أن اليمن بات على شفا جرف هار، يكاد ينزلق إلى الحرب الأهلية. وبذلك يكون قد تعزز ادعاء القاعدة بأنها الفرقة المقاتلة الوحيدة التي لديها الاستعداد للدفاع عن القبائل اليمنية السنية.

إن من المبكر جداً معرفة ما إذا كان الملك سلمان قادراً على تغيير المسار، أو حتى مدركاً لأهمية تغييره. كل ما يمكن للمرء أن يقوله بنوع من الثقة أن بعض أهم الشخصيات التي تتحمل المسؤولية عن إدارة المكائد السعودية الكارثية في الخارج قد باتت خارج دائرة صناعة القرار. فمتعب نفوذه محدود، والتويجري أصبح في خارج دائرة النفوذ.

ليس من مصلحة أحد أن تنتشر الفوضى إلى داخل المملكة نفسها، ولعله من المصادفة أن يموت الملك عبد االله عشية الذكرى السنوية لثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر. ولكن توقيت موته (عشية هذه الذكرى) له رمزية خاصة. على العائلة المالكة السعودية أن تتعلم بأن مزاج التغيير الذي بدأ

في الخامس والعشرين من يناير لا قبل لأحد بوقفه. ولعل أفضل دفاع عن الذات في مواجهة الثورة هو المبادرة بإصلاح سياسي ملموس وحقيقي داخل المملكة. عليهم السماح للبلاد بأن تنتقل إلى عالم الحداثة حيث تنشأ السياسة الوطنية وتتشكل الأحزاب السياسية وتجرى انتخابات فيها منافسة حقيقية، وحيث يحصل المواطنون السعوديون على سهم أكبر من السلطة، وحيث يطلق سراح المعتقلين السياسيين.

هناك نظريتان حول ما جرى للشرق الأوسط والذي يشبه إلى حد التطابق خروج قطار سريع عن سكته. أما الأولى فتدعي أن الدكتاتورية، والحكم الفردي والاحتلال تشكل معاً السد المنيع في وجه الفوضى العارمة الناجمة عن الحرب الأهلية وتشريد الناس. وأما النظرية الثانية فتجزم بأن الدكتاتوريين هم سبب انعدام الاستقرار وانتشار التطرف.

كانت سيرة الملك عبد االله أكبر إثبات لصحة النظرية الثانية، فقد ترك عهده المملكة العربية السعودية وهي أضعف حالاً داخلياً بينما هي محاطة من الخارج بالأعداء من كل مكان في سابقة هي الأولى من نوعها. هل بإمكان سلمان أن يغير من هذا الوضع؟

ما من شك في أنها مهمة كبيرة وعسيرة، ولكن قد يكون ثمة رجال من حوله يرون الحاجة الماسة إلى تغيير جذري في المسار. ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يحوز من خلالها ملك سعودي على دعم حقيقي من شعبه. وقد يختار في اثناء عملية هذا التغيير الجذري أن يحول نفسه إلى زعيم رمزي على رأس نظام ملكي دستوري. لو فعل ذلك، فإن الجائزة ستكون تحقيق الاستقرار، الذي لن يعم المملكة فحسب بل وكافة أرجاء المنطقة.

المصدر: هافنغتون بوست

رابط المقال: https://www.noonpost.com/5127/